الإيذان في اللغة : وسائله ومسائله

إعداد

د. فاطمة حسن عبد الرحيم شحادة
أستاذ النحو والصرف المشارك
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ملخص هذه الدراسة

تدور هذه الدراسة حول مفهوم من المفاهيم النحوية، وهو مفهوم "الإيذان" الذي يعني أن يؤذن التركيب بالموقع النحوي، وأن يشعر به. وهو يدرس بعديه الأساسيين، وهما بعد المسائل التي ورد فيها الإيذان، وبعد الوسائل التي رأى النحاة أنها مؤذنات.ويقوم البحث على مقدمة تقف مع المعنيين المعجمي والاصطلاحي للمصطلح، وتبين علاقته بالمصطلحات ذات الصلة، مثل مصطلحات الدليل، والإعلام، والتوطئة، والتنبيه. وقد خصّت المقدمة الإشعار بفضل بيان لوروده مرادفا له في الحالة الواحدة عند النحوي نفسه. وقد وقف البحث مع أول البعدين في حديثه عن بُعْد مسائل الإيذان، فوقف مع أصنافها العامة المختلفة، الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. ولم يقتصر البحث على مجرد الحصر، وإنما حللها، وبَيَّنَ جوانبها المختلفة، فضلا عن مواضعها. وقد اقتصر البحث في الاستقراء الشامل على ثلاثة كتب نحوية، مع الاستعانة ببعض مصنفات النحو الأخرى للتدليل على أنّ الظاهرة أصل لا غنى عنه في بسط مسائل النحو ودراسة قضاياه. كما وقف البحث في بُعْد وسائل الإيذان،فذكر أصنافها العامة، والتي تتمثل في الحركة، والحرف، واللفظ، والمعنى، والكلمة بأنواعها المختلفة اسما، وفعلا، وحرفا، كما تعدّت ذلك إلى التركيب بكل ما يعتريه من ظواهر ألفتها اللغة وفق نظامها. وقد انتهى البحث بخاتمة أجملت النتائج.

Abstract

This study addresses a special grammatical concept which describes the structure for a specific syntactic position where the use of an expression the interpretation of which depends upon another expression in context (its antecedent or postcedent), namely endophora which includes three subcategories: cataphora, anaphora and self-reference. It investigates its two basic aspects i.e. methods and issues. This article tackles the two main topics that form endophora, precisely anaphora and cataphora. The introduction of the article explains the lexical and technical meanings of the term “endophora”. It also shows its associations with other related concepts such as anaphora, cataphora and exophora. The article further elaborates has having been used as a synonym to endophora many times in many cases for the same grammarian. The first topic of the study is the issues of the concept. The article goes on to show the general categories of these concepts in phonetic, morphological, syntactic and semantic cases. The article is not limited to presentation of examples; rather, it analyzes the data on each case representing each of these concepts and categories against the background of three main references of grammar. The second aspect studied in the this article deals with the means and methods of endophora. It investigates the general categories at the levels of the vowel, segment, form, meaning, word and structure. The paper summarizes the results and findings in the conclusion.

تعدّ اللغة نشاطا إنسانيا ألسنيا اجتماعيا متطورا، له أسس وأصول، قواعد وضوابط، وحوت العربية في كلام أهلها قوانين تكشف عن عبقرية اللسان العربي، بصوته، وصرفه، ودلالته، ونحوه، فأوجد صورا من الظواهر اللغوية الواصفة لواقع اللغة المنطوقة، أو المحققة لها في الجانب التقعيدي مقابل الجانب الواقعي، فكان لتلك العناصر وظائف تُؤدّى وفق نظام اللغة المحكم،تلك الوظائف عبارة عن مجموعة من العلاقات تؤديها العناصر داخل الكيان اللغوي، وإن كان لتلك العناصر وظائف غير ثابتة في كلّ أحوالها، فشأنها داخل التركيب مغاير لما هي عليه خارجه. وفي نظام النحو العربي ما لا يُحصى من الظواهر اللغوية والتركيبة التي وُظّفت من أجل المعاني، وظاهرة الإيذان ظاهرة قديمة ولدت والنحو العربي ندّين، فما اللغة إلا نظام إشاري إفهامي، يُنشئها المتكلم وفق أغراضه واحتياجاته.

وجاءت فكرة هذا البحث من طول وقوفي على الظواهر اللغوية التي نثرها القدماء في بطون مصنفاتهم، مفرّقة في أبواب شتّى، وفسّروها في سياقاتها المتباعدة، فرأيت أنّها بحاجة لمن يضم القرين فيها للقرين، والشبيه للشبيه، ويقدّمها لدارس العربية في سلسلة تجمع ظواهر اللغة كلّها، وحبذا لو سخّر الله لها من يصّنف معجما نحويا يضم بين دفتيه ظواهر النحو مكتملة، فيوضّح حدودها، ويفسّر معانيها ووظائفها، ويشير إلى ترادفها وتضادها، والتي أراها موروثا لغويا خاصا بلسان العرب ولغتهم، يستحق العناية والحفظ، والبسط والبيان، وزاد قناعتي فيما شرعت في التفكير فيه قول ابن جني:"فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئا أو استثقاله، وتقبُّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس"[(١)]؛ فاللغة من سلوكها استخفاف واستثقال، قبول وإنكار، أنس واستيحاش، وغير ذلك كثير مما يكون في حياة الآدميين، فوجدتها ظواهر تستحق الكشف عن مكنونها، والإبانة عن أسرارها، واستجلاء حقيقتها،وبيان مواطنها، وتعامل اللغة معها، فاللغة سلوك يظهر عليه تنوع دلالي حسب التنوع في تركيب العناصر،كما أنّ

(١) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجّار،الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.١/ ٢٤٥.

أفرادها تتآزر وتتجاور لتصل إلى الدلالات النحوية الكثيرة التي رفع النحو عليها أساسه، وأعلى بنيانه ، فبدأت بظاهرة الإيذان ولعلّ الله يكتب لبقية الظواهر من يتناولها بالبحث.

وتقوم هذه الدراسة على مقدّمة أعرّف فيها الإيذان لغة واصطلاحا، مشيرة إلى ما جاء في معناه عند النحويين،والفرق بين الإيذان والإشعار، مع طرف إشارات لما جاء بمعناهما في الدرس النحوي، ومحورين ، المحور الأول مسائل الإيذان، وتحته المسائل الصوتية، المسائل الصرفية، المسائل النحوية، المسائل الدلالية، المحور الثّاني وسائل الإيذان، وتحته الإيذان بالحركة، الإيذان بالحرف ذكرا وحذفا، الإيذان بنوع الكلمة اسم، فعل، حرف، الإيذان بالصيغة، الإيذان بالتركيب، الإيذان بالحالة، الإيذان بالمعاني. وخاتمة أضمنّها نتائج البحث.

الإيذان لغة

وردت مادة أذن واشتقاقاتها في لسان العرب على عدّة معان، جاء في الصحاح:"أَذِن في الشيء إذنا. يُقال: ائذن لي على الأمير. وقول الشاعر: قلت لبواب لديه دارها

تِيذن فإنّي حمؤها وجارها

وأذن بمعنى علم، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[1] وأذن له إذنا استمع، والأذان الإعلام، ورجلٌ أذن إذا كان يسمع مقال كلّ أحد ويقبله، وآذن وتأذن بمعنى، وتقول تأذّن الأمير في الكلام أي نادى فيهم في التهدّد والنهي، أي تقدّم وأعلم، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ ﴾[2] أي أعلم.[3] وأذن في الشيء أباحه له، وأذن إليه استمع، وآذن الشيء أعجب.[4] فتأتي بمعنى علم، وأعلم، وأمر.

الإيذان اصطلاحا

مما شاع في كتب النحو اللام المؤذنة، وعُرّفت المؤذنة بأنّها اللام التي توطّئ الجواب للقسم[5]، وقيل في الموطئة: وصف للّام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها.[6]

أمّا الإيذان باعتباره مصطلحا نحويا فلم يضع النحويون له حدّا،إلا ما جاء عن ابن يعيش من

(١) البقرة ٢٧٩.

(٢) إبراهيم ٧.

(٣) الصحاح، إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.٥/ ٢٠٦٨، ٢٠٦٩ (أ ذ ن).

(٤) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.مادة (أ ذ ن)

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م١٠.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٤.

قوله"ومعنى آذنت أشعرت"[١]؛ فالإيذان عنده الإشعار،وقد امتلأت به بطون المصنفات، والحواشي، والشروح، منفردا حينا، ومقرونا بالإشعار والدليل معطوفين حينا آخر، وللكشف عن مفهومه لديهم نعرض بعض نصوصهم التي دارت حول هذه الظاهرة، قال ابن جني في كتمان الحب وطيّه وستره: "فإنّ إظهاره أنسب عندهم، وأعذب على مستمعهم، ألا ترى أنّ فيه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله"[٢]. وقال: "وهذا أيضا ضرب من التقرير والتقدير، فهو بالمعنى عائد إلى النحيتة، والسجية، والخليقة؛ لأنّ هذه كلّها صفات تؤذن بالمشابهة والمقاربة،... ألا ترى أنّ الخليقة والنحيتة والطبيعة والسجية وجميع هذه المعاني التي تقدّمت تؤذن بالألفة والملاينة، والإصحاب والمتابعة"[٣]. وقال: "لأنّ العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة"[٤]. وقال: "التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه"[٥].

ولم ترد اللفظة في أول كتاب نحوي يصلنا، ولكنّ معناها مدلول عليه بغيرها عند سيبويه:"ودخول الألف واللام فيهنّ يدُلك على أنّهن نكرة إذا لم يكن فيهنّ ألف ولام"[٦] فمعنى يدلك عند سيبويه مساوٍ لتؤذن وتشعر التي جاءت عند النحويين اللاحقين له، وكذلك دلّ على معناها بلفظ الإعلام:"فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لا بد من أن يذكره للمحدَّث"[٧]فبيّن ما يؤذن به ضمير الفصل، وهو الإعلام. وجاءت في بعض شروح الكتاب، قال السيرافي:"أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدّث بأنّ الاسم قديمٌ، ولم يبق نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأنّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلّم أن يأتي به وهو الخبر، وهذا الذي نحاه سيبويه، وزاد فيه بعض أصحابه أنّ الفصل إنّما أُتي به ليؤذن أنّ الخبر معرفة أو ما يقوم مقامها"[٨] كما جاءت بلفظ الدليل، قال ابن يعيش في يا أبتِ:"أراد يا أبتي بالإضافة إلى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها، مؤذنة بأنّها مرادة "[٩]، وجاءت بلفظ علامة، قال

(١) شرح المفصل٢/ ١١٢.
(٢) الخصائص١/ ٤٣.
(٣) الخصائص٢/ ١١٦.
(٤) الخصائص٢/ ٢٠٤.
(٥) الخصائص٣/ ٦٥.
(٦) الكتاب، سيبويه، تحقيق إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.٣/ ٢٩٣.
(٧) الكتاب٢/ ٤١١.
(٨) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق شعبان صلاح حسين وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.٩/ ١١٦.
(٩) شرح المفصل٢/ ١٢.

ابن يعيش في ألف قاما:"فهذه الألف هي حرف وليست باسم، دخلت علامة مؤذنة بأنّ الفعل لجماعة"[١] فذكر أنها علامة ووصفها بالإيذان، ووصف الشيء لا يغايره، وجاءت بلفظ توطّئ: "أنّ اللام الأولى في قولهم: والله لئن زرتني لأكرمنّك، إنّما دخلت زائدة موطّئة باللام الثانية، والثانية هي جواب القسم ومعتمده"[٢] كما جاء للمعنى نفسه منبهة أو تنبيه:"وإنّما اختاروا الرفع مع تجويز النصب نظرا إلى المعنى لأنّه منادى مستقل معنى، وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له، فالرفع أولى تنبيها على استقلاله"[٣]. ودُلّ على الإيذان بلفظ منبئة أيضا، قال السهيلي: "فكانت العلامة في اللفظ المنبئة عن التأنيث طرفا في اللفظ"[٤] وعبّر عنه بصيغة الفعل تنبئ قال:"إذ الألف واللام تنبئ أنّ ما دخلت عليه من الأسماء الموصوفة أحق بذلك المعنى مما تلاه في الذكر، أو ما قرن به في الوهم"[٥]. ودلّ ظاهر كلام ابن هشام على التساوي بين الإيذان والتوطئة: "اللام الدّاخلة على أداة الشرط للإيذان بأنّ الجواب مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، وتُسمّى اللام المؤذنة، وتسمّى اللام الموطئة أيضا؛ لأنّها وطّأت الجواب للقسم، أي مهّدته له"[٦] ومما جاء على معنى الإيذان الإعلام، قال ابن جني: "ثمّ إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عناية، وإعلاما أنّ عقد الكلام عليه"[٧] قال ناظر الجيش: "وقد يكون نفيها إعلاما ببطء الوقوع"[٨] كما جاء الدليل مستخدما فيما استُخدم فيه الإيذان: "لأنّ التنوين يدل على انقطاع الاسم وتمامه"[٩].

ولست أرى تعدد المصطلح الدّال على المعنى نفسه إسرافا أو ترفا لفظيا عند النحويين، لكنّ لغة العرب وإن اشتركت في عمومها يبقى فيها شيء من الخصوص، يختلف فيه مصر عن مصر، وقبيلة عن

(١) شرح كتاب سيبويه٢/ ٩.

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.٢/ ٣٨.

(٣) شرح الكافية،رضي الدين الأستراباذي، تقديم إيميل بديع يعقوب،الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٩هـ-١٩٩٨م. ١/ ٣٣١.

(٤) نتائج الفكر، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض. ٨٩.

(٥) نتائج الفكر ٣٠٣.

(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ١/ ٢٣٥.

(٧) الخصائص١/ ٣١٧.

(٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسفِ المعروف بناظر الجيش، تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.٣/ ١٢٨٦.

(٩) الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.٧٨.

أخرى، فتلك الألفاظ بعموم معانيها لا تتطابق تطابقا تاما مع الإيذان وإن استخدموه في مسائله، والإشعار أشدها قربا منه.

وقد استثمر متأخرو النحويين هذه الظاهرة فاستخدموها في شروحهم، فنجد الإمام الشاطبي يعوّل عليها كثيرا في تفسير أبيات ألفية ابن مالك، كما في قوله في تفسير(فقلبها واوا وحذفها حسن): "وإحالته في الألفين معا على ما تقدّم من الوجهين في ألف التأنيث يؤذن بأنّ الوجه الثالث فيهما غير معتبر عنده"[١]. يشير إلى الأوجه الثلاثة الجائزة: الحذف، القلب، الإثبات، فسكوته عن الإثبات مؤذن بعدم اعتباره.وقال أيضا:"أنّ قوله لنحو أحمرٍ وحمرا يوهم عدم اشتراط التقابل؛ لأنّه إنّما يؤذن أنّه أتى جمعا لهذين المثالين خاصة لعطفه أحدهما على الآخر"[٢]. وقال أبو حيان:"فقوله المكافئة لها أحسن من قولهم الدّاخلة لأنّه يؤذن بخلوها عنه"[٣]. وقال الرضي: "وهذا القول منه - يعني الأندلسي - مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنّه تمييز"[٤] أمّا الظاهرة نحويا فتأمّلها يشير لوجود مؤذنات في أصوات اللغة و ألفاظها، وصيغها، وتراكيبها، ذات دلالات تنبئ بالمعاني النحوية من تنكير، وتعريف، وتقديم، وتأخير، وأصلية، وطرآن، وتمام، والتزام أصل، ومنبهة عليه، وغير ذلك من المعاني التي تظهر من خلال السياقات النحوية، فالوحدة اللغوية أيّا كان نوعها لها مكون دلالي يظهر فيما اقترنت به لفظا كان أو تركيبا.

ولا أدّعي أنّي جمعت جمع إحصاء لكلّ ما هو مؤذن في اللغة، وإلا لطال البحث، وتداخلت عناصر الإشارة إليه؛ إذ بمفهومها الدلالي يمكننا القول أنّ السين وسوف مؤذنان بالمستقبل كمعنى، وبالمضارع كجنس واقع بعدهما، وربّ وكم مؤذنان باسم منكّر، وما و ليس مؤذنان بنفي، وكان وبابها وإنّ وبابها مؤذنان بأحكام منسوخة، وإذا الفجائية مؤذنة بحضور، وهكذا مما يطول ويكثر، لكني عمدت إلى ثلاثة من كتب النحو المعتبرة وتتبعت الظاهرة فيها تتبعا تاما، وهي خصائص ابن جني، وكافية ابن الحاجب، وشرح مفصّل ابن يعيش، مع التقاط مواضعها في بعض المصنفات النحوية الأخرى، واقتصرت على ما قيل فيه(إيذان) لإبراز الظاهرة، وتخصيصها دون غيرها مما رادفها، ووجدت المرادف الأقرب لها استعمالا، والأكثر تناولا الإشعار، والترادف عند النحويين يزيدني إيمانا بثراء التراث العربي من جانب، واجتماعية

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.٧/ ٤٥٠.

(٢) المقاصد الشافية٧/ ٦٢.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ -١٩٧٧م.١/ ١١٧.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٦٦.

اللغة من جانب آخر،وضرورة جمع المترادفات وبيان الفروق الدقيقة بينها من جانب ثالث.

علاقة المعنى النحوي بالمعنى اللغوي

الإيذان عند النحويين يأخذ بنصيب من بعض ما جاء في معناه اللغوي، فهو يعلم بالشيء وينبئ عنه، ويأمر بحدوثه، ويبيحه بعد أن كان محذورا، وهو كما جاء في الصحاح تقدّم وإيذان، فالمقبول - لديّ - أن يكون الإيذان متقدّما سابقا، وإن لم تتقيّد اللغة بسبق المؤذن، فجاء سابقا وحشوا ولاحقا حسب تناول النحويين له.

العلاقة بين الإيذان والإشعار

الإشعار هو الإعلام، جاء في اللسان: "وأشعره الأمر، وأشعره به أعلمه إياه"[1]. وقد استُخدمت عند النحويين في الموضع ذاته بالإشعار والإيذان، قال الرضي في معنى النون والتنوين:"مشعران بتمام الكلمة"[2]: "وقال في حذف الرّابط قياسا:"أن يكون الضمير مجرورا بمن، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيه جزء من المبتدأ الأول، نحو(البر الكرُّ بستين) أي الكر منه، لأنّ جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا"[3] كما جاءا معطوفين على معنى الترادف، قال ابن يعيش في الترخيم على لغة من ينتظر:"تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيذانا وإشعارا بإرادته"[4]. فالعطف فيهما عطف ائتلاف لا عطف اختلاف. وكثرُ تُشعر كثرة تؤذن، ومنه قول السهيلي في لام التوكيد: "حتى إنّهم ليذكرونها دون القسم فتشعر عند المخاطب باليمين"[5] كما عطفه على التنبيه: "كُسرت إشعارا وتنبيها على معنى الاثنين"[6]. وكما هو الإيذان بالذكر وعدمه جاء الإشعار أيضا بالذكر والحذف، قال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾[7] "لأنّ ذكر المعمّر مشعر بمقابله وهو القصير العمر، فأعيدت هاء معمّر إليه ولم يُذكر لإشعار مقابله"[8] واستخدام بعض النحويين الإيذان والإشعار للمعنى ذاته - فيما أرى - لا يعني أنّهما مترادفان،فالإيذان فيه شيء من السماح بالشيء والتقدّمة له، أمّا الإشعار فأقرب ما يكون للدليل بلا قيد في مكانه متقدّما كان أو متأخّرا، فالإشعار أعمّ من الإيذان.

(١) لسان العرب ٤/ ٤٠٩(ش ع ر)
(٢) شرح الكافية٢/ ٢٥٨.
(٣) شرح الكافية١/ ٢٠٨.
(٤) شرح المفصل٢/ ٢١.
(٥) نتائج الفكر٨٠.
(٦) نتائج الفكر٢٨٤.
(٧) فاطر١١.
(٨) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. ٢/ ١٢٢.

والإيذان ظاهرة نحوية وُلِدت مع ولادة النحو، ولم يستغن عنها نحوي في بسط المسائل وشرحها، لكنّهم اختلفوا في اسم الظاهرة، فهي إيذان، ودليل، وإشعار، وتنبيه، وإعلام، وتوطئة، وإنباء، وأراها بكلّ ألفاظها مندرجة تحت القصد العام لمنشئ الكلام، فمبناها على النية، وإن كان لها صورة ظاهرة في التركيب، والذي يميل إليه رأيي أن يكون للإيذان ميزة تفرّق بينه وبين إخوته، بحيث يكون في المصطلحات عموم وخصوص، عمومها الإشارة والقصد، وخصوصها أن لا يكون الإيذان إلا في حال كون المؤذن مقدّما على المأذون له، دفعني لهذا القول انتماء اللغة بظواهرها وقواعدها للظواهر الاجتماعية، وهذا واضح في سلوكها لكل متأمّل، وحال الإذن الاجتماعي أن يكون مقدّما وإلا لانتفى الأذن عنه.

١ـ مسائل الإيذان

أولا – المسائل الصوتية

مما امتازت به اللغات أنّ لكلّ لغة نظاما صوتيا له مكونات، وله خصائص، والنظام الصوتي في العربية يتكون من صوامت وصوائت، والخصائص الصوتية تختلف في الحرف الواحد حسب المواقع السياقية، كما أنّ أصواتها تختلف باختلاف مخارجها وصفاتها، ونظام العربية الصرفي له أنماط خاصة في التأليف بين الأصوات، فرفض تآلف بعض الأصوات، كالجيم والقاف مثلا، كما حكمت بعجمة ما أوّله نون وراء كنرجس، وغير ذلك مما عدّته خارجا عن نظامها.[(١)] ويحدث في نظامنا الصرفي العربي تغيّرات بنيوية ترجع لأسباب صرفية صياتية، وقد كان للصوت في الكلمة العربية حظ في الإيذان، ومن مسائله:

١ – إسكان عين الكلمة "أخْت" و"بنْت"

قال الرضي في تسكين العين من أخْت وبنْت:"وسكنت العين للإيذان بأنّ التاء ليس لمجرّد التأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث يفتح ما قبلها"[(٢)] يشير الرضي إلى اتصّال وحدة لغوية ذات معنى بمبنى مجرّد فشكّل بيئة تركيبية صغرى خارج نطاق تركيب الجملة، وهو عبارة عن كلمتي أخ وابن اتّصلت بهما التاء التي شاع في اللغة وصفها بأنّها علم التأنيث، غير أنّ التركيب أحدث في الحرف السابق لها تغييرا جعلها تخالف ما عليه سلوك تاء التأنيث في بيئتها اللغوية، فإن كان ما قبل هذه مفتوحا فإنّه سكن في أخْت وبنْت، هذا السكون يؤذن بازدواج الدلالة، فلم تعد التاء ذلك العنصر المقتصر على إفادة التأنيث، بل حملت إشارة لأصل التاء، وأفصحت عن كونها مبدلة، أمّا التاء ذاتها فمنفصلة أو إفرادية ليس لها إلا دلالة واحدة وهي التأنيث، وعند التركّب مع غيرها اختلفت دلالتها، مما يدفعنا للقول بأنّ حرف التأنيث ذو دلالة إفرادية، ودلالة

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الرّابعة، ١٩٥٨م. ١/ ٢٧٠.

(٢) شرح الكافية٣/ ٣٣٩.

تركيبية تحمل معنى نحويا، وتؤدي وظيفة طارئة عليها.

٢- الإشمام في المبني للفاعل من قال وباع

قال الرضي في بيان الغرض من الإشمام:"والغرض من الإشمام الإيذان بأنّ الأصل الضم في أوائل هذه الحروف، وإنّما نبّهوا على الضم الأصلي ههنا"[١] والإشمام الإتيان بفاء الكلمة بحركة بين الضم والكسر[٢]. لمّا كان أول المبني للفاعل من نحو قيل وبيع مكسورا وكان أصله الضم أشمّوا ليكون الإشمام مؤذنا بالأصل، دالا عليه، فلمّا كان الأصل معتبرا لديهم أوجدوا فروقا شكلية في كلامهم تنبئ عنه، فيكون اختلاف الشكل معبّرا عن البنية الأصلية.

٣- التنوين الغالي

قال الأزهري في تنوين الغالي:"زاد أنْ في آخر البيت إيذانا بتمامه"[٣] في تنوين الغالي تلحق الكلمة زائدة في عجزها، ذات وظيفة غير أنّ وظيفتها لفظية فقط، تؤذن بالتمام.

٤- الزيادة في الحكاية

قال ابن يعيش: "فزادوا على مَنْ في الوقف زيادة تؤذن بأنّه قد تقدّم كلام هذا إعرابه، وأنّ القصد إليه دون غيره، وكانت تلك الزيادات من حروف المد واللين لأنّها تجانس الحركات"[٤] يشير إلى زيادة حرف المدّ في الوقف، إذا استفهم الواقف عن نكرة، فيقول إذا قال جاءني رجل، منو؟ وإذا قال رأيت رجلا، قال: منا؟ وإذا قال مررت برجل، قال: مني؟ وهكذا، فالزيادة هنا لفظية تحمل معنيين، الأول نحوي، وهو أنّ إعراب هذا الكلام قد تقدّم، والثاني مقامي، وهو أنّ القصد متوجّه إليه دون غيره من أجزاء الكلام.

٥- كثرة حروف المد قبل حرف الروي

قال ابن جني:"فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه، وما يخفّض من غلواء الناطق، واستمراره على سنن جريه، وتتابع نطقه، ولذلك كثرت حروف المد قبل حرف الروي - كالتأسيس والرّدف - ليكون ذلك مؤذنا بالوقوف، ومؤديا للراحة والسكون"[٥] يشير إلى موقف الشاعر من حرف الروي، وهو جانب شكلي صوتي، فلم يقبل الشاعر الوقوف المباغت حتى وطّأ له بحرف المد ليكون مؤذنا بالوقف.

٦- مدّة الندبة

قال ابن جني:"كما جاءت مدّة الندبة إظهارا للتفجع، وإيذانا بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع"[٦] معلوم أنّ المندوب منادى لا على سبيل

(١) شرح الكافية٤/ ١٣٤.
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١١٩.
(٣) شرح التصريح١/ ٢٨.
(٤) شرح المفصل٤/ ١٤.
(٥) الخصائص١/ ٢٣٣، ٢٣٤.
(٦) الخصائص٣/ ١٥٥.

الحقيقة، وحرف النداء اللازم له مؤذن بندائه، أمّا إظهار التفجع والتوجع فلا يكون بلا تصويت، فإن غاب الصوت المعبّر عنه بالزيادة غابت الندبة، والتبس المندوب بغير المندوب في باب النداء، فلحق آخر المندوب زيادة صوتية، لها وظيفة دلالية.

٧- أصل مدّة الندبة

قال الشاطبي:"والثانية أنّ قوله صله بالألف فجعل مدّة الندبة ألفا، ولم يقل بالواو والياء، فإنّ الجميع مدّات تلحق آخر المندوب، إيذانا بأنّها الأصل في الباب"[(١)] يشير فيه إلى أنّ الألف هي الزيادة الخاصة بالمندوب، دون أخويها من حروف المدّ.

٨- التكرير في ألفاظ التوكيد

قال ابن جني:"وقيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال نعم، لتبلغ. فقيل: أفكانت توجز؟ قال نعم، ليحفظ عنها.واعلم أنّ العرب - على ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنّها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنّها إنّما تجشمتها لما عناها هناك وأهمّها"[(٢)] يشير إلى ظاهرة التكرير في كلام العرب، ويكون في باب التوكيد، غير أنّ العرب متى أطالت كانت حال الإطالة مؤذنة بأنّ الإطالة أمر مستكره، فنراها تعدل عنه إلى غيره ما استطاعت. ودليله أنّهم لم يقولوا في التوكيد: أجمعون أجمعون أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى بعضها، فجاء أجمعون أكتعون أبصعون.[(٣)] والتكرار هنا لا يعدو كونه ظاهرة صوتية بحتة، فألفاظ التوكيد معجميا لا معاني أو دلالات لها، ودورها مقتصر على الوظيفة، وهي التوكيد الخالي من التكرار للفظة واحدة.

٩- ثبات هاء السكت في الوصل

قال ابن جني:"فثبات الهاء في مرحباه ليس على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل. أمّا الوقف فيؤذن بأنّها ساكنة: يا مرحباهْ. وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلا: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذا في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين"[(٤)] الهاء في مرحباه لم تأت على مذهب الوقف الذي يقتضي إسكانها، ولم تأت على مذهب الوصل الذي يقتضي حذفها، وحقها أن تكون ساكنة، والتحريك خلاف الأصل،[(٥)] فجاءت محرّكة لمعنى ثالث غير الأولين، ومجيئها حشوا ووصلا مؤذن بالحذف. وفيه مخالفة للقياس.

١٠- توكيد الفعل المستقبل بالنون

قال ابن يعيش: "لأنّ الفعل المستقبل غير

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٩.

(٢) الخصائص١/ ٨٣.

(٣) يُنظر الخصائص١/ ٨٣.

(٤) الخصائص٢/ ٣٥٩.

(٥) يُنظر المنصف، أبو عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م. ٣/ ٣٤٦، شرح ابن يعيش٩/ ٤٦.

موجود فإذا أريد حصوله أكّد بالنون إيذانا بقوة العناية بوجوده"[1] لمّا كان بعض كلامنا محتاجا تقوية وتأكيدا اخترعت العربية أدوات التوكيد ضمن نظامها اللغوي، فأكدت الأفعال بسوابق كقد، ولواحق كنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة، ولحقت نوني التوكيد الفعل المستقبل كونه مجردا منها لا دلالة تحقق حصوله، فمتى لحقته النون تأكّد ذلك الحصول، فوجوده مؤذن بشدة العناية للإشارة إلى هذا المعنى.

ثانياً- المسائل الصرفية

تصنّف الكلمات العربية إلى جوامد ومشتقات، المشتق منها له جذر، وصيغ تصريفية، تلك الصيغ التصريفية هي المسؤولة عن الدلالات المختلفة، كالدلالة على الفعل، والمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والتصغير، والتأنيث، والتكسير، وغير ذلك من الصيغ التصريفية العربية، ويلحق بنظام العربية التصريفي تلك الزوائد الصوتية السابقة واللاحقة والواقعة حشوا التي لها وظائف ومعان،كالنوع، والعدد، والتقليل، والتكثير، وقد كان لمكونات النظام الصرفي دور في ظاهرة الإيذان، ومن مسائله ما يلي:

١- تغيير بناء بعض الظروف والأعلام

غُيّر بناء غُدوة وبُكرة، فخرجا عن باب ضحوة وعشية، فبنيا بناءً لا تكون عليه المصادر والنعوت، وغُيرتا للعلمية، كما غُيّر عُمَارة، وعُمر، وأشباههما، وكما غيّر الدبران، والتغير فيها جميعا إنما كان إيذانا بالعلمية، وتحقيقا لمعناها[2]. فالتغيير في الصيغة لا يكون اعتباطيا غير مقصود، حيث جاء هنا مؤذنا بالنقل من باب التنكير لباب التعريف بالعلمية.

٢- تتابع الحركات في أبنية الأصول

قال الصيمري:"وليس في أبنية الأصول ما تتوالى فيه أربع متحركات، فترك على أصله ليؤذن أنّه نادر في بابه"[3]. قال ابن منظور: "وكلّ ذلك محذوف من فُعالِل، وليس بأصل لأنّه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة"[4] يُفتح ثاني المنسوب إليه المكسور إن كان على ثلاثة أحرف نحو دؤَلي، ونَمَري، أمّا ما زاد على ثلاثة فتتوالى فيه الأمثال، إذ لم تكن في أصل وضعها مبنية على الخفة، نحو عُلَبِطِيّ[5]. فالحركة هنا ليست حركة إعراب وإنّما حركة مبنى، جاءت مؤذنة بالندرة، فتقفنا الحركات

(١) شرح المفصل٩/ ٣٩.

(٢) نتائج الفكر ٣٨٠.

(٣) التبصرة والتذكرة، عبدالله الصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. ٢/ ٥٨٦.

(٤) لسان العرب٧/ ٣٥٥ (ع ل ب ط)

(٥) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.٢/ ١٨.

المتتالية على بنية لغوية وظيفية، وليست ظاهرة شكلية فحسب، وقد رفضها سلوك اللغة في مواطن أخرى، كونها تتنافى مع الخفة التي تعدّ ثابتا من ثوابت اللغة، وهنا تبرز عقلانية النظام اللغوي فيما يرفض وما يقبل، فإن ناقض المعنى ثابتا لغويا كان المعنى مقدما على المبنى.

٣- إسكان الياء في حيري دهر

قال ابن جني:"ونحو من ذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: لا أكلمك حيري دهر، بإسكان الياء في الكلام وعن غير ضرورة من الشعر، وذلك أنّه أراد حيريّ دهر أي امتداد الدهر، وهو من الحيرة؛ لأنّها مؤذنة بالوقوف والمطاولة، فحذف الياء الأخيرة، وبقيت الياء الأولى على سكونها، وجُعل بقاؤها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى بعدها دليلا على إرادة هذا المعنى فيها وأنّها ليست مبنية على التخفيف في أول أمرها، إذ لو كانت كذلك لوجب تحريكها بالفتح"[١] يشير إلى حذف الياء الأولى من حيريّ، ومجيء الياء إيذانا بالوقوف والمطاولة، وهما أمران مقاميان، لا معنيان نحويان.

٤- التنوين ونونا التثنية والجمع

الوظيفة التي يقوم بها التنوين هي الوظيفة ذاتها التي تؤديها نون التثنية ونون الجمع، قال ابن يعيش فيما يتمّ به الاسم وهو التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة:"لأنّ هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه"[٢] قال ابن جني:"ألا ترى أنّ التنوين مؤذن بتمام ما دخلت عليه"[٣] وقال:"وإن شئت قلت: إنّ التنوين إنّما لحق في الوقف مؤذنا بالتمام"[٤] اشترك التنوين والنونان بأداء معنيين، الأوّل فصل ما دخلت عليه عما بعده، والثاني الانتهاء والتمام، فالمؤذنات هنا أبعاض لواحق لآخر الكلمة، لكنّها أبعاض غير مستقلّة، وفي حالة التنوين له أكثر من معنى، فمعناه في التمكين مغاير للترنم، ومعناه في الترنّم مغاير للغالي، فالصورة الواحدة لا تؤدي معنى واحدا، ويمكننا القول بأنّ البيئة التركيبية تغيّر معاني الأدوات، والوحدات الصرفية، قال ابن يعيش: "فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود، أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومنوان، أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد يؤذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الإضافة"[٥] فأضاف معنى جديدا تؤذن به نونا التثنية والجمع والتنوين وهو الاكتفاء، فالوحدة الصرفية الصغيرة – هنا – نونا كانت أو تنوينا تحمل معاني وظيفية متعددة، لا تظهر في صورتها الانفرادية المستقلة، فهي بحاجة لبيئة تركيبية تتحدد من خلالها. وقال ابن يعيش في حديثه عن لا أبا فيها

(١) الخصائص٣/ ٣٢٧.

(٢) شرح المفصل٢/ ٧٢.

(٣) الخصائص٣/ ٦٥.

(٤) الخصائص٣/ ٢٤٠.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٧٢.

لـك:"لأنّ حـذف النـون مـن التثنيـة وإثبـات الألف في الأب يؤذنان بالإضافة"[١] فكما كـان لدخول التنوين والنونين معنى كـان لحـذفها – أيضا – معنى، فالحـذف فـيهما مـؤذن بتركيـب إضافي، فالعلاقة بيـنهما وبـين الإضـافة وجـودا علاقة تنافي. وجعلها بعض النحويين دليل قـال الثمانيني: "لأنّ التنوين يدل على انقطاع الاسـم وتمامه"[٢] ففي النـون والتنـوين قطـع، وتمـام، وفصل واكتفاء.

٥- الإبدال في اضطجع

قـــال ابـــن جنـــي في الإبـــدال في اضطجع:"كان سبيله إذا أزال جرس الـضاد أن تصح التاء، فيقال: فـالتجع، كـما يُقـال: الـتحم والتجأ؛ لكنّه أقرّت الطاء بحالها؛ إيذانا بأنّ هذا القلب الذي دخل الضاد إلى اللام لم يكـن عـن اسـتحكام، ولا عـن وجـوب"[٣] وفي اجـتماع الضاد مع تاء الافتعال المبدلة طاء وجهان: البيان، والإدغام[٤]. وفي اضـطجع أبـدل تـاء الافتعـال طاءً، فكان حقه اضتجع، فقرّبـوا التـاء مـن الطـاء، فقلبوها طاء لتوافقهما في الاستعلاء، فللكلمـة وزن أصلي وهو افتعل، وآخر طارئ وهـو افطعـل، فتـاء افتعل تحوّلت إلى طاء، لئلا يكون الانتقال فيها ثقـيلا، فلو لم تتحول هذا التحول لانتقل اللسان من الـضاد المفخمة إلى التاء المرققـة، وحكمـة العربيـة تميـل إلى التخفيف، وجاء هذا إيذانا بالعلّة، فليس القلب فيه واجبا، ولا مستحكما، وإنّما هو أمر استحسنته العرب.

٦- ترك إبدال التاء طاء مع الضاد

قـال ابـن جنـي في قـولهم:"التقطـت النّـوى واشتقطته واضتقته فقد يجوز أن تكون الـضاد بـدلا من الشين في اشتقطته. نعم، ويجـوز أن تكـون بـدلا من اللام في التقطتـه، فيـترك إبـدال التـاء طـاء مـع الضاد؛ ليكون ذلك إيذانا بأنّهـا بـدل مـن الـلام أو الشين، فتصح التاء مع الضاد، كـما صـحت مـع مـا الضاد بدل منه"[٥]. في هـذا تـرك لقاعـدة الإبـدال إيذانا بأصل الإبدال في المسألة.

٧- قطع همزة الله عند النداء

قال الرضي: "والأكثر في يـا ألله قطـع الهمـزة، وذلك للإيـذان مـن أول الأمـر أنّ الألـف واللام خرجـا عـمّا كانـا لـه في الأصـل، وصـارا كجـزء الكلمة"[٦] ممـا هـو معـروف في اللغـة أنّ همـزة أل

(١) شرح المفصل٢/ ١٠٨.

(٢) الفوائد والقواعد، عمر بـن ثابـت الثمانينـي، تحقيق عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بـيروت، لبنـان، الطبعـة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م. ٧٨.

(٣) الخصائص٣/ ١٦٤،١٦٣.

(٤) يُنظـر شرح المفـصّل١٠/ ١٤٩، ١٥٠، سر صناعة الإعراب، ابـن جنـي، تحقيـق حـسن هنداوي، دار القلم، دمـشق، الطبعـة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ١/ ٢١٧، ٣١٨.

(٥) الخصائص٢/ ٣٤٩.

(٦) شرح الكافية١/ ٣٤٨.

وصل، وقُطعت مع لفظ الجلالة عند ندائه، لتؤذن بخروجها عن أصل بابها، وانتقالها من التعريف المحض، إلى تعريف ما دخلت عليه مع اعتبارها جزء منه، فـ(أل) التعريف هذا المبنى الذي يتقدّم النكرات مؤذنا بشياعها وعمومها له عند التركيب معان غير معناه عند الإفراد، وكأنّ التركيب يحدث فيها ما لم يكن فيها قبل التركيب.وخُص به النداء لأنّ باب النداء باب تغيير عن الأصول.[١]

٨- تأنيث الأفعال

قال ابن يعيش في تأنيث الأفعال المنقولة للاسمية: "وربّما أنّثوا فقالوا أصمتة إيذانا بغلبة الاسمية بعد التسمية"[٢] التذكير والتأنيث في نظام العربية وصفان خاصان بالأسماء، وهما من خصائصها وعلاماتها، ولا تأنيث في غيرها من كلم العربية، وما جاء وقد لحقت به لاصقة التأنيث كما في أصمتة خروجا عن الأصل، إنّما جاء ليكون مؤذنا بالانتقال من باب الفعلية إلى باب الاسمية، وغلبتها عليه.

٩- اتّصال واو الجماعة بالفعل

قال ابن يعيش في واو الجماعة إن قلت قاموا الزيدون: "فالواو حرف مؤذن بأنّ الفعل لجماعة"[٣] وقال: " فالألف في قاما علامة مؤذنة بأنّ الفعل لاثنين،... فالواو حرف وعلامة مؤذنة بأنّ الفعل لجماعة،... والألف في يقومان مؤذن بأنّ الفعل لاثنين،... والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأنّ الفعل لجماعة"[٤] الواو في (قاموا) و(يقومون) والألف في (قاما) زوائد صرفية أُلصقت ببنية الفعل آخرا؛ فقامت علاقة تركيبية بينهما تؤذن بأنّ الفاعل غير واحد، اثنان، أو جماعة.

١٠- اتّصال تاء التأنيث بالفعل

قال ابن يعيش في تاء التأنيث في نحو هند ضربت: "فالفاعل في النية والتاء مؤذنة بأنّ الفعل لمؤنث"[٥] لا فاعل ظاهر في جملة(هند ضربت) لكن التاء مؤذنة بجنسه، فتقدّم علامة التأنيث قبله مقدّرا دليل على تأنيث، ومؤذن به. وقال أيضا: "فإذا قلت قامت هند فالعلامة إنّما لحقته للإيذان بأنّ الفعل مسند إلى مؤنث ولو كان ذلك لتأنيث الفعل نفسه لجاز تأنيثه مع الفاعل المذكّر"[٦] فينفي تأنيث الفعل، ويؤكد أنّ مجيئها إنّما هو إيذان بتأنيث المسند إليه. وقال: "أمّا من ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الإيذان بأنّه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه كما يكون في سائر الأفعال كذلك"[٧] فيشير إلى كون الإيذان سابقا للفاعل. و قال الرضي: "فذلك الفعل

(١) المنصف١/ ٧٠.
(٢) شرح المفصّل١/ ٣١.
(٣) شرح المفصل٣/ ٨٧.
(٤) شرح المفصل٧/ ٧.
(٥) شرح المفصل٣/ ٨٨.
(٦) شرح المفصل٦/ ٩٦.
(٧) شرح المفصل٧/ ١٣٦،٩/ ٢٧.

و شبهه مع التاء، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل"[1] وقال في لحاقها ربّ وثمّ:"والأكثر أنّهما لا تلحقهما إلا إذا وليهما المؤنث إيذانا به من أول الأمر"[2] فالتاء تقدّمة سابقة للفاعل تؤذن بتأنيثه قبل تمام الجملة، أمّا إيذانهما به مع الحرف فهو على الأكثر لا على اللزوم.

١١- اتّصال نون النسوة بالفعل

قال ابن يعيش في نحو ضربن الهندات: "فإن قدّمت وقلت ضربنَ الهندات كانت حرفا مؤذنا بأنّ الفعل لجماعة المؤنث"[3] وقال: "فإذا تقدّم الظاهر كانت النون اسما وضميرا، وإذا تقدّم الفعل كانت حرفا مؤذنا بأنّ الجماعة مؤنثة"[4] الفعل ضرب خلو من أي زيادة لا يؤذن بجنس أو عدد، فإذا ما قُيّد بزائدة آذنت تلك الزائدة بجنسه أو عدده، أو بهما، كما هو في النون التي قامت علاقة تركيبية بينها وبين الفعل لتكون مؤذنة بأنّ الفاعل جماعة، والجماعة مؤنّثة، مع وجود فارق في المعنى الوظيفي للنون متعلّق بتقدّم الظاهر أو تقدّم الفعل.

١٢- لحاق علامة التأنيث للأسماء

قال ابن يعيش: "فالحقيقي ما كان مسمّاه مؤنثا فدخلت العلامة في اسمه للإيذان بذلك"[5] المؤنث حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي ما كان في الرجل، والمرأة، وجميع الحيوان، وغير الحقيقي ما كان التأنيث متعلقا فيه بلفظه دون معناه[6]، وتاء التأنيث في الاسم مؤذنة بتأنيث المسمّى تأنيثا حقيقيا، وقضية التأنيث في العربية من القضايا الشائكة، متشعبة المسائل، مضطربة القواعد.

١٣- الزيادة في الصيغة بتضعيف أو غيره

قال ابن يعيش:"هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدر فعلت فيه على غير ما يجب له بأن زيد فيه زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره، كما جاء فعّلت بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره،...فليس في هذه المصادر ما هو جار على فعل، لكن لما أردت التكثير عدلت عن مصادرها، وزدت فيها ما يدل على التكثير، لأنّ قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى، ألا ترى أنّهم يقولون خشُن الشيء وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن"[7] وقال: "ولا تقول مثل ذلك في الفاء لأنّه لمّا تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها لأنّ قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى"[8] يشير إلى أنّ كلّ زيادة في مبنى الكلمة إنّما هي مؤذنة بزيادة في معناه، وهذا ما دعا علم الصرف لوضع معاني حروف الزيادة بأنواعها.

(١) شرح الكافية٣/ ٤٠٧.
(٢) شرح الكافية٤/ ٢٤١.
(٣) شرح المفصّل٣/ ٨٨.
(٤) شرح المفصل٧/ ١٠.
(٥) شرح المفصل٥/ ١٤٣.
(٦) ينظر المقتضب، المبرّد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣هـ-١٩٨٦م.٣/ ٣٤٨، ٣٤٩.
(٧) شرح المفصل ٦/ ٥٦.
(٨) شرح المفصل٨/ ٩٦.

١٤- إلحاق علامة تأنيث لجمع المؤنث

قال ابن جني: "ذلك أنّ التاء في قائمة قد أفادت تأنيثه، وحصلت له حكمة، فلو ذهبت تلحقها علامة أخرى فتقول: قائمتات لنقضت ما أثبت من التأنيث الأول، بما تجشمّته من إلحاق علم التأنيث الثاني له، لأنّ في ذلك إيذانا بأنّ الأول به لم يكن مؤنثا،...ولذلك أيضا لم يثن الاسم المثنى؛ لأنّ ما حصل فيه من علم التثنية مؤذن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيا يؤذن بكونه في الحال الأولى مفردا، وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير"[١] الإيذان هنا إيذان سلب، فإن ألحقت علامة تأنيث علم مؤنث مجموع فكأنّك نفيت تأنيثه الأول، ومثله في العلّة امتناع تثنية المثنى.

١٥- جمع المميز

قال ابن يعيش:"ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[٢] جمع المميز للإيذان بأنّ خسرانهم من جهات شتّى لا من جهة واحدة"[٣] مميز أفعل التفضيل تختلف حالاته إفرادا وجمعا، ولجمعه وظيفة دلالية، فالصفة المتحققة فيه يكون من جهات متعددة مطابقة للتعدد الذي تعطيه صورة الجمع.

١٦- جمع الصفة

قال ابن يعيش: "والذي يدل على وقوعه على الجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[٤] فحاجزين نعت أحد، وجمع الصفة مؤذن بإرادة الجمع في الموصوف"[٥] الإشكالية هنا في نوع أحد من حيث العدد مفرد أم جمع، فلمّا جاءت (حاجزين) زال اللبس، فجمع الصفة إيذان بجمع الموصوف، إذ يشترط التطابق بين الصفة والموصوف، عددا، وجنسا، ونوعا.

١٧- امتناع الإدغام في ساير وبايع

قال ابن يعيش: "فكما لا يصح الإدغام في ساير وبايع فكذلك لا يصح في فوعل منه مراعاة للأصل وإيذانا بأنّه منه"[٦] يشير إلى قولهم بُويِع في بايَع بلا إدغام، فكذلك هو الحال لو بنيته على فوعل فإنّك لا تدغم،لأنّ الواو فيه ليست أصلا وإنما هي منقلبة[٧]، فامتنع الإدغام ليكون مؤذنا بالأصل.

١٨- تصحيح العين في حول وصيد واعتونوا واجتوروا

قال ابن جني:"ونحو من تأنيث هذه الصفة ليُعلم أنّها بلغت المعنى الذي هو مؤنّث أيضا تصحيحهم العين في نحو حَوِل وصَيِد واعتونوا

(١) الخصائص٣/ ٢٣٥.
(٢) الكهف١٠٣.
(٣) شرح المفصل٦/ ٢١.
(٤) الحاقة ٤٧.
(٥) شرح المفصل٦/ ٣١.
(٦) شرح المفصل٧/ ٧١.
(٧) يُنظر المنصف٢/ ٢٤.

واجتوروا إيذانا بأنّ ذلك في معنى ما لا بدّ من تصحيحه وهو احولّ واصيدّ وتعاونوا وتجاوروا"[1] جاءوا بهن مصححات على الأصل؛ لأنّهن كما قال ابن جني في معنى ما لا بدّ له من أن يخرج على الأصل. فعوِر بمعنى اعْورّ، سكون ما قبله علّة لعدم إعلاله، ولو كان على غير هذا المعنى لأعلّ.[2] فالتصحيح فيهنّ مؤذن بالمعنى الذي جئن عليه.

١٩- خروج الدوابّ والشوابّ على الأصل

قال ابن جني: "وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابب والشوابب، على ما نقوله في نحو استصوب وبابه، إنّما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثله"[3] يشير إلى مذهب العرب في مراجعة الأصول في بعض ما رفضته؛ إيذانا بالأصل، ومنبهة عليه.

٢٠- تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة

قال العلوي في خروج أسماء الإشارة والأسماء الموصولة عند التصغير عن القياس:"فإلحاق ألف العوض في هذه الأسماء عوضا عن الضمة التي كانت من حقها الاختصاص بها في أوائلها، وسرّ هذه المخالفة هو الإيذان من أول وهلة أنّ تصغيرها غير قياس، لكونها مشبهة للحروف"[4] قياس الأسماء المصغّرة ضم أولها، وصُغّرت أسماء الإشارة على غير هذا القياس، فقالوا: ذَيّا، وتَيّا، وذَيّاك، بفتح أوائلها؛ إيذانا بتلك المخالفة.ومثلها في هذه المخالفة الأسماء الموصولة، فلا يضم أولها، إيذانا بانحراف تصغيرها عن القياس على ما ذكر العلوي.[5] لمّا خولف أصل التصغير فيها خولف اللفظ.

ثالثا المسائل النحوية

نظام العربية النحوي عبارة عن مجموعة الكلمات العربية المؤتلفة داخل النمط التركيبي، لتكون دالة على الوظائف والأساليب النحوية، مستعينة بالقرائن ، لفظية ومعنوية، بكونها جزءا من النظام النحوي للغة العربية والذي يكشف عن المعاني النحوية في سياقاتها وتراكيبها، وللتأليف النحوي ذكرا وحذفا، تقديما وتأخيرا، دور في الإيذان بدلالات نحوية متنوعة، ومن مسائلها ما يلي:

١- الألف واللام في لا أبالك

قال ابن جني:"فإن قلت: فأنت إذا قلت في لا أبا لك إنّ الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، اللام تؤذن بالفصل والتنكير، فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين وهما

(١) الخصائص٢/ ٢٠١.
(٢) ينظر المنصف٢/ ٢٥٩.
(٣) الخصائص١/ ١٦١.
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسين يحي العلوي، تحقيق فاطمة حسن عبدالرحيم، دار قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.١٨٨.
(٥) يُنظر المنهاج ١٨٩.

التعريف والتنكير"[١] يشير إلى إثبات الألف من أبا، فهو مؤذن بمعنيين نحويين، وهما أنه ينتظر ما يضاف إليه، وأنّ هذا المضاف سيكسبه تعريفا، كما تؤذن اللام في لك بمعنيين نحويين أيضا، وهما الفصل الذي ينافي الإضافة، والتنكير الذي ينافي التعريف.

٢- كسر همزة إنّ

قال السهيلي:"فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعارا بتجريد المعنى الذي هو التأكيد عن توطئة الجملة للعمل في معناها. فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنّهم أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، ،إذا أرادوا قطع الجملة مما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبل"[٢] فمعنى التوكيد في المفتوحة والمكسورة على حدّ سواء، لكن الكسر جاء مؤذنا بابتداء وانقطاع، والفتح باتصالها بما قبلها معمولة له.

٣- لزوم أفعال التحقيق قبل أنْ المخففة

قال الرضي في لزوم فعل التحقيق قبل أنْ المخففة: "فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدّي مؤدّاه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من أول الأمر أنّها مخففة"[٣] من الحروف التي تلعّبت بها العرب(أنّ) فتثقّل، وتخفف، وتُعمل ظاهرة، ومقدّرة، وتهمل في بعض لغاتها، ولّما كانت عند التخفيف تلتبس بغيرها كالمصدرية والنافية التزموا قبلها أفعالا مخصوصة؛ لتؤذن بنوعها، فالفعل هنا تحول إلى أداة دالة على معنى في أنْ.

٤- تقديم المنصوب مع الفعل المؤكّد بالنون

قال الرضي في امتناع (زيدا اضربنّ): "لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الأمر على أنّ الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخّر عن مرتبته، أي الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما"[٤] يشير إلى تنافي المعنى بين تقديم المفعول، وتوكيد الفعل، فلاحقة النون المؤكّدة مؤذنة بأهمية الفعل، هذه اللاحقة تمثّل ثراء وظيفيا، فهي تؤذن بأنّ ما اتصلت به فعل، وأنّ مرتبته التقديم، وأنّه مهم، وتقديم المفعول في صورته التركيبية في المثال يؤذن بعدم أهمية الفعل وحصر المفعول والاهتمام به، وكلاهما إيذان عبّر عن الأول بالدليل، وعن الثاني بمؤذن، فجعل الدليل يُقابل الإيذان.

٥- مجيء الواو في الجملة الحالية

قال الرضي في ربط الجملة الحالية بالواو: "فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع،

(١) الخصائص١/ ٣٤٣.
(٢) نتائج الفكر ٣٤٦.
(٣) شرح الكافية٤/ ٢٨.
(٤) شرح الكافية١/ ٣٠٢.

لتؤذن من أول الأمر بأنّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال"[1] الأصل في الحال المفرد، ونابت عنه الجملة، والجملة أصلها الاستقلال، فلمّا نابت عن غيرها، وخرجت عن بابها، احتاجت لما يوضّح أمرها، ويزيل لبسها، فجاءت الواو سابقة لجملة الحال؛ لتكون مؤذنة بأنّ استقلال الجملة انتفى عنها في صورتها الحادثة. وقال في القضية ذاتها: "فصُدِّرت بالواو إيذانا من أول الأمر بكون الحال جملة"[2] فالواو وحدة صغيرة ذات معان وظيفية متعددة تحدث لها عند التركيب مع غيرها، فمجيئها في جملة الحال يؤذن أنّ الحال خرج عن الإفراد الذي هو الأصل، وجاء جملة.

٦- انتفاء وقوع المفعول معه بعد إلا

قال الرضي في علّة عدم مجيء المفعول معه بعد إلا: "فـ(إلا) مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستُهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل"[3] إلا حرف موضوع للاستثناء[4]، ولا يقع بعده المفعول معه، وعلّله الرضي بكونه مؤذنا في معناه بالانفصال، ومثله في هذا المعنى الواو.

٧- وجوب الفاء مع إن الشرطية مع كان المحذوفة مع اسمها وخبرها

قال الرضي في وجوب الفاء مع إن الشرطية عند حذف كان واسمها وخبرها معها: "وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها أنّ أمّا في الأصل حرف شرط، لأنّ الفاء علم السببية"[5] قوله (لتؤذن بها) أي لما كان الأصل في الفاء السببية[6]، فلزوم الفاء مؤذن بصورة تركيبية مختزلة، تم حذف أكثر أجزائها من جانب، وتؤذن بمعنى الحرف (أمّا) من جانب آخر.

٨- إعراب الصدر من اثني عشر

قال الرضي في إعراب الصدر من اثني عشر: "وذلك أنّهم لمّا أرادوا مزج الاسمين بعد حذف الواو المؤذن بالانفصال وجب حذف النون أيضا؛ لأنّها دليل تمام الكلمة"[7] يشير للمعنى الوظيفي للواو، فهي حال التركيب مؤذنة بالانفصال، كما أنّ النون في اثني عشر وغيره من ألفاظ المثنى مؤذنة بتمام ما اتصلت به.

٩- زيادة لا النافية قبل المقسم به

قال الرضي: "وجاءت قبل المقسم به كثيرا؛ للإيذان بأنّ جواب القسم منفي"[8] يشير بكثير إلى مجيء(لا) قبل المقسم به دلالة على نفي جواب القسم نحو(لا والله لا أفعل). فتقديمها على المقسم به إيذان بنفي الجواب.

---

(١) شرح الكافية٢/ ٧٧.
(٢) شرح الرضي٢/ ٧٨.
(٣) شرح الكافية٢/ ١٣٥.
(٤) يُنظر رصف المباني١٧١.
(٥) شرح الكافية ٢/ ١٨١.
(٦) يُنظر رصف المباني ٤٤٠.
(٧) شرح الكافية ٣/ ٢٢٣.
(٨) شرح الكافية ٤/ ٤٦٦.

١٠- دخول لام القسم وما المزيدة قبل الفعل المؤكّد بالنون

قال الرضي: "وأمّا في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد أيضا كلام القسم نحو(والله لأضربنّ) و (ما) المزيدة نحو (إمّا تفعلنّ) ليكون ذلك الأول توطئة لدخول نون التأكيد وإيذانا به"[١] فنون التوكيد لا تدخل على مستقبل - غالبا - دون توطئة وإيذان، فكانت لام التأكيد، وما المزيدة موطّئتين ومؤذنتين لدخولها.

١١- اللام الموطئة للقسم

قال ابن يعيش في نحو (والله لئن زرتني لأكرمنّك): "إنّما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده"[٢] يشير لام الأولى، فهي لام زائدة، تؤذن من أول الأمر أنّ الكلام مبني على القسم.

١٢- إقرار اللام في الأسماء المنقولة

قال ابن يعيش: "فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة"[٣] وجاءت بلفظ الإشعار:" أل مشعرة بأصلها في الصفة "[٤] يشير إلى نحو الحارث، والعباس، والفضل، فهي أعلام منقولة من الوصفية، والعلمية تعريف بذاتها، فلا حاجة معها لتعريف غيرها، أمّا إقرار الألف واللام في هذا وما شابهه فللإيذان بالصورة الأولى، أو الأصل المنقول عنه، وبقاء بعض ما كان له من أحكام.

١٣ - اقتران خبر عسى بأن

قال ابن يعيش: "الأصل في عسى أن يكون في خبرها أنْ لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، وأنْ مؤذنة بالاستقبال"[٥] وقال الأزهري: "فاحتيج إلى أنْ المشعرة بالاستقبال"[٦] لمّا كان المعنى الوظيفي الذي تؤديه عسى معنى يقتضي الاستقبال، جاءت معه أنْ، فهي الأداة المؤذنة بهذا المعنى[٧].

١٤- معنى إمّا

قال ابن يعيش: "وإمّا في أول ذكرها تؤذن بأحدمن أمرين"[٨] وقال الشاطبي: "بخلاف (إمّا) فإنّ الكلام معها مبني على الشك بلا بد. ولذلك وقعت في أول الكلام لتؤذن بالمراد، فهذا في الشك، ولا يبعد مثله في الإبهام وغيره"[٩] ومجيء إمّا في أول الكلام تؤذن بأحد أمرين مبناهما على الشك. ومثاله"إمّا ذي وإمّا النائية"

(١) شرح الكافية ٤/ ٥٢٣.
(٢) شرح المفصّل ١/ ٥٢.
(٣) شرح المفصّل ١/ ٤٣.
(٤) شرح التصريح ١/ ٥٩.
(٥) شرح المفصل ٧/ ١٢١.
(٦) شرح التصريح ١/ ٢٨٢.
(٧) يُنظر التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٩.
(٨) شرح المفصل ٨/ ١٠١.
(٩) المقاصد الشافية ٥/ ١٣٤.

١٥ - فاء شبه الجواب

قال ابن هشام: "كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو (الذي يأتيني فله درهم) وبدخولها فُهم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل لاحتمل غيره. هذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[1] في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم"[٢] فساوى بينها وبين لام القسم في إفادة الإيذان.

١٦ - ضمير الفصل

قال ابن يعيش: "فالفصل من عبارات البصريين، كأنّه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير"[٣] وقال: "والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأنّ الذي بعده خبره وليس بنعت، وقيل أتى ليؤذن بأنّ الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات"[٤] ليس ضمير الفصل حشوا في الكلام، فبواسطته يُعلم أنّ الاسم الذي يليه خبر وليس تابعا، وإن كان فيه فضل توكيد للكلام، ومجيئه في التركيب مؤذن بتمام الاسم الذي تقدّمه. وزاد الزمخشري على إيذانه من أول الأمر بأنّه خبر لا نعت إفادته ضربا من التوكيد.[٥] وعبارة سيبويه فيه: "واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر"[٦] فالضمير منطوق مذكور، لكنّه صفري الوظيفة، فمجيئه لمجرد الإيذان بمعنى في غيره، مما دعا الزمخشري للقول بإفادته التوكيد، والتوكيد هنا أشبه ما يكون باللغو.

١٧ـ وجوب وجود عائد للصلّة

قال ابن يعيش في وجوب عائد الصلة: "ولا بدّ في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلّقها بالموصول إذ كانت الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه"[٧] كلّ موصول اسمي أو حرفي لا يتم بذاته، فهو مفتقر لجملة تُسمّى جملة الصلة، وجملة الصلة لا تستغني عن عائد، العائد يؤدي وظيفة الربط بين الموصول وجملته، والإيذان بالتعلّق.

١٨ - لفظ المفعول له

قال الرضي: "ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علّة، لأنّ اللام في قوله له للتعليل، وهي تدخل على

(١) الحشر ١٢.
(٢) مغني اللبيب ١/ ١٦٥.
(٣) شرح المفصل ٣/ ١١٠.
(٤) شرح المفصل ٣/ ١١٠.
(٥) ينظر المفصل، جار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت.١٣٣.
(٦) الكتاب٢/ ٤١١.
(٧) شرح المفصل٣/ ١٥١.

العلة لا على المعلل"[١] جاءه معنى العلّة من اللام، فهي قيد نحوي، يخصص أو يبين سبب الحدث، فهي خارجة عن أركان الإسناد (المسند والمسند إليه) ومحدثة شيئا آخر، وهو العلّة أو السبب في المفعول، وهو ما آذنت به اللام.

١٩- الجزاء بما يصلح الابتداء به

قال ابن يعيش: "وأمّا إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر فكأنّه لا يرتبط بما قبله، وربّما آذن بأنّه كلام مستأنف"[٢] الأصل في الشرط والجزاء الأفعال[٣]، فإن خرجت عن الأصل كان خروجها مؤذن باستئناف الكلام.وجاءت بلفظ الدليل، قال ابن جني:"فلمّا كان الابتداء بهما مما يصح وقوعه في الكلام، احتاجوا إلى الفاء ليدّلوا على أنّ مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يُعهد في الكلام من وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما"[٤].

٢٠- تقديم الحكم من نحو(أقائم الزيدان)

قال الرضي: "وقصدوا أيضا الإيذان من أول الأمر أنّها فعلية، فلو قدّم الفاعل لم تتعيّن الفعلية من أول الأمر، إذ يمكن صيرورته كلاما باسم آخر"[٥] تقديم (قائم) مزدوج الدلالة بين الفعلية والاسمية مؤذن بتعيّن الفاعلية، ولو قدّم الاسم لانتفى هذا التعيّن لاحتمال الاسمية.

٢١- دخول حرف العطف على مَن في الحكاية

قال الرضي: "إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأنّ السؤال إنّما هو عمن ذكره دون غيره"[٦] حرف العطف السابق لمن في الحكاية نحو (ومن زيد؟) أو(فمن زيد؟) صارف للذهن على أنّ السؤال عمّن ذكر، مؤذن بإرادته دون غيره.

٢٢- تقديم أداة التشبيه في كأنّ

قال الرضي: "قُدّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه"[٧] وقال السهيلي: "لتؤذن أنّ الحديث مشبّه به"[٨] هذا على مذهب الخليل في أنّ الأصل (إنّ زيدا كالأسد)[٩] حدث تركيب ومزج بين أداتي التوكيد الذي كان مقدّما، والتشبيه الذي كان مؤخّرا، وتقدّمت أداة التشبيه في عملية تبادلية للمواقع؛ ليكون تقديم الكاف مؤذنا بإرادة التشبيه.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٠.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٢.

(٣) يُنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.٢/ ٣٤٠.

(٤) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.١/ ٢٥٣.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٠١.

(٦) شرح الكافية ٣/ ١٦٢.

(٧) شرح الكافية ٤/ ٣٨٨.

(٨) نتائج الفكر ٣٤٤.

(٩) الكتاب ٣/ ١٧٢.

٢٣- تقديم معمول خبر ليس

قال الأزهري: "وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل"[١] تقديم خبر ليس عليها مما اختلف فيه النحويون، فمن مجيز ومن مانع، ومن أجازه استدل عليه بتقديم معمول الخبر في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢] فتقدُّم يوم وهو معمول مصروف يؤذن بتقديم العامل.

٢٤- اجتماع حرفين للتوكيد

قال ابن جني: "ولأنّهم كما جمعوا حرفين لمعنى واحد، كذلك أيضا جعلوا اجتماعهما وتجاورهما تنويها وعَلَما على قوة العناية بالحال. وكأنّهم حذوا ذلك على الشائع الذائع عنهم من احتمال تكرير الأسماء المؤكّد بها في نحو أجمع وأكتع وأبصع وأبتع وما يجري مجراه. فلمّا شاع ذلك وتوزع في غالب الأمر في الأسماء لم يخلوا الحروف من نحو منه؛ إيذانا بما هم عليه مما اعتزموه ووكّدوه"[٣] أي أنّ اجتماع حرفين لمعنى واحد مؤذن بالتوكيد.

٢٥- التقديم

قال الشاطبي: "لأنّ التقديم مؤذن بالاختصاص"[٤] تقديم بعض أجزاء الكلام عن تأخير مؤذن بالاختصاص، والتقديم أحد أساليب القصر.

٢٦- إتباع المستثنى للمستثنى منه

قال الرضي: "ثم إن أمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى، كما في (ما قام القوم إلا زيدٌ) إيذانا بكونه من تمام المنسوب إليه"[٥] يشير إل إتباع المستثنى منه للمستثنى، فالحالة الإعرابية مؤذنة بالتمام.

٢٧- موضع الجار والمجرور

قال ابن يعيش: "وكذلك الصفة نحو مررت بزيد الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض فهذا يؤذن بأنّ الجار والمجرور في موضع نصب؛ ولذلك قال سيبويه أنك إذا قلت مررت بزيد فكأنّك قلت مررت زيدا"[٦] العطف على النعت المجرور نصبا مؤذن بأصل المجرور، وأنّه صورة محوّلة عن النصب.

٢٨- رفع ما بعد أو

قال ناظر الجيش: "ورفعوا ما بعد (أو) فقالوا أفعل كذا أو أترك ليؤذن الرفع بأنّ ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا: لأنتظرنّه أو يجيءَ،

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٤٥، تمهيد القواعد ٣/ ١١٢٨، المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٨، ٣٥٥.

(٢) هود ٨.

(٣) الخصائص ٣/ ١٠٩.

(٤) المقاصد الشافية ٥/ ٥٢٨.

(٥) شرح الكافية ٢/ ١٣٣.

(٦) شرح المفصل ٨/ ١٠.

ولأقتلنّ الكافر أو يسلمّ، ليؤذن النصب بأنّ ما قبل(أو) ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه"[١] الرفع والنصب والجزم في الفعل الواقع بعد أو إنما هي معان نحوية تؤديها كلّ حالة، فإن رفع كان الرفع مؤذنا بتساوي ما قبلها وما بعدها في الشك.

٢٩ـ خلو فلان وفلانة من التعريف

قال ابن يعيش:"ولا يدخلها اللام إيذانا بأنّ المكني عنه كذلك"[٢] وهما كنايتان عن نكرة، فخلتا من التعريف؛ إيذانا بهذا المعنى في المكني عنه، ليكون الوجود مؤذنا، والخلو مؤذنا كذلك.

٣٠ - تقدير العامل في البدل

قال الرضي:"والجواب عن القياس أنّ استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بأنّ العامل هو الأول لا مقدَّر آخر"[٣] تقوم هذه القضية على استقلال البدل أو عدم استقلاله، وهذا مما اختلف فيه النحويون[٤]، واستقلال الثاني إيذان بأنّ العامل هو الأوّل، لا مقدّر آخر.

٣١ - الإعمال والإلغاء

قال الشاطبي: "فلا بدّ هنا من الإعمال؛ إذ قصد الكلام مبني على ذكر الفعل. وإذ ذاك يتبيّن وجه القصدين مع تأخير الفعل وتوسطه، ويتعيّن امتناع الإلغاء مع تقديمه، لأنّ الابتداء به مؤذن بالقصد إليه ابتداء فلا يصح إلغاؤه، لأنّ الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداء"[٥] للعربية أفعال تعمل وتُلغى كباب ظنّ وأخواتها، ولكلّ منها حالات، فإن كان شيء منها مقدّما امتنع الإلغاء، للتنافي بينهما، فالتقديم مؤذن بالإعمال.

٣٢- قولهم جاءوا جماء الغفير

قال ابن الشجري: "وقالوا جاء القوم الجماء الغفير، بمعنى جاءوا بأجمعهم، فنصبوهما على الحال بتقدير زيادة الألف واللام، وقالوا أيضا جاءوا جماء الغفير، وجم الغفير، وجما غفيرا، وهذا مؤذن بزيادة الألف واللام فيهما"[٦] تعدد الروايات في الجماء الغفير جاءت مؤذنة بأنّ الألف واللام فيها زائدة، ومبنى المسألة امتناع مجيء الحال معرفة، فتأوّلوه على التنكير، وتقدير الخلو من الألف واللام.

٣٣- دخول حرف الجر في خبر ليس

قال العكبري: "أنّ دخول حرف الجر يؤذن بتعلّق الكلمة بما قبلها من فعل أو ما قام مقامه"[٧]

---

(١) تمهيد القواعد ٨/ ٤١٨٢.

(٢) شرح المفصّل ١/ ٤٨.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٠٩.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣/ ٦٧، ٦٨.

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٤٦٩.

(٦) الأمالي الشجرية أبو السعادات ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ. ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة

==

أشهر المعاني الوظيفية التي قدّمها علم النحو لحرف الجر أنّه دليل اسمية ما بعده، وتشير مقولة العكبري السابقة إلى سمة تتعلّق بتلك الوظيفة، فتقدّم حرف الجر على الكلمة إيذان بعدم استقلاليتها، فلا بدّ من متعلّق لها.

رابعا المسائل الدلالية

الدلالات في اللغة هي ما يقوم عليه نجاح العمليات التخاطبية بين متحدثي اللغة، ومن هنا جاءت فكرة المعجمات اللغوية، لكنّها غير كافية وحدها على النهوض بأمر الدلالة، فاحتاجت القواعد الصرفية والنحوية التي تحول الدلالات الإفرادية إلى دلالات سياقية،تحدد مقاصد الكلام، وتجعل التعويل عليها أساساً لمعرفة قصد المتكلم، ومن مسائل الإيذان الدلالية ما يلي:

١- نيابة بعض الحروف عن بعض

قال ابن يعيش: "فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[(١)] وهذا واقع في القرآن الكريم، وأنكره بعض النحويين،[(٢)] فمتى تضمّن فعل معنى فعلا آخر، عُدّي بما كان يُعدّى به الأوّل إيذانا بالتضمّن والانتقال. وفي هذا قال ابن جني: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين في موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[(٣)] وقال: "وكنت تعدي أفضيت بإلى كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث؛ إيذانا وإشعارا أنّه بمعناه"[(٤)] والتضمين: "أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"[(٥)] وهذا ما جاء مع الفعل رفث فعُدّي بحرف الجر إلى نيابة عن الباء أو مع توسعا على المذهب البصري؛ لمّا ضمن الرفث معنى الإفضاء.والإيذان في حروف الجر كثير، فعن في(فليكفّر عن يمينه) تؤذن بمعنى الخروج عن اليمين، واللام في(يغفر لكم) تؤذن بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب، وفي (سمع الله لمن حمده) تؤذن بالاستجابة المقارنة للسمع.[(٦)]

٢- تفسير أوشك

قال الشاطبي:"فإن قيل: إنّ تفسير الجوهري لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال إنّ معناه

==

الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .١٢٨.

(١) شرح المفصل٨/ ١٥.

(٢) ينظرالخصائص٢/ ٣٠٨، أمالي ابن الشجري. ٢/ ٦٠٦ وما يليها.

(٣) الخصائص٢/ ٣٠٨.

(٤) الخصائص٢/ ٣٠٨.

(٥) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الخامسة. ٢/ ٥٩٤.

(٦) ينظر نتائج الفكر٣٣٣، ٣٣٤، ٣٥٣.

أسرع"[١] قال الجوهري: "قولهم: وَشُك ذا خروجا، بالضم يُشك وُشكا، أي سرُع"[٢] يشير إلى المعنى الدلالي الذي فسّر عليه الجوهري أوشك، فهو مؤذن بمعنى كاد.

٣- واو الثمانية

قال ابن هشام: "واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء، كابن خالويه، ومن المفسّرين كالثعلبي، وزعموا أنّ العرب إذا عدُّوا قالوا: ستة سبعة وثمانية، إيذانا بأنّ السبعة عدد تام، وأنّ ما بعدها عدد مستأنف"[٣] من أشهر معاني الواو العطف، وواو الثمانية واو قطع، جعلت ما بعدها مقطوعا عما قبلها عند بعضهم، فوجودها بعد العدد إيذانٌ بأنّ ما قبلها قد تمّ، هذا المعنى الوظيفي لها مبني على اعتقاد البعض بأنّ السبعة عند العرب تمام للعدد.

٤- معنى أداة الاستفهام

قال ابن مالك :"أداة الاستفهام منبهة للمستفهَم منه، ومؤذنة بحاجة إبداء ما عنده"[٤] يشير إلى أنّ أداة الاستفهام تؤذن بانتظار الجواب، وهذا معنى دلالي لحرف الاستفهام.

٥- معنى بل ولكنْ

قال الرضي:"لأنّهما حرفان للإضراب والاستدراك فهما حرفان مؤذنان بالقطع"[٥] فوجودهما في التركيب مؤذن بقطع ما بعدهما عمّا قبلهما.

٦- العطف

قال ابن جني:"والعطف نظير التثنية، وهو مؤذن بالتماثل والتشابه"[٦] ذلك أنّ من شرط التثنية الاتفاق لفظا ومعنى، والتثنية تغني عن العطف[٧]. وكلاهما مؤذن بالتماثل والتشابه.

٧- معاني قد

قال ابن السرّاج: "فمتى رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، لا بد من أن يكون معه قد إمّا ظاهرة وإمّا مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعا"[٨] يتحدّث عن إقامة الفعل مقام اسم الفاعل في باب الحال، فيشترط معه قد، لتنقل الفعل من حالة التوقّع التي قد تكون وقد لا تكون إلى حالة الفعل الذي ابتدأ، فقد هي الأداة المؤذنة بهذا المعنى.

وقال الرضي: "لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأنّ مجيئه لمجرّد الثناء، أو الذم، أو التأكيد

(١) المقاصد الشافية٢/ ٢٧٨.
(٢) الصحاح٤/ ١٦١٥(و ش ك)
(٣) مغني اللبيب٢/ ٣٦٢.
(٤) شرح التسهيل ٢/ ٤٢١.
(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٤٦.
(٦) الخصائص ٣/ ٣٢٠.
(٧) شرح التصريح ١/ ٦٤، ٦٥.
(٨) الأصول ١/ ٢١٦.

قليل"[1] وقال الشاطبي: "فأتى بقد المؤذنة بالتقليل"[2] من المعاني التي تجيء عليها قد التقليل، وهو فيها قليل[3]، وموضعه عند الشاطبي خاص بطريقته في شرح كلام ابن مالك، لكنّ التقليل معنى عام تؤذن به قد أحيانا.

٨- زيادة الباء في (أفعل بـ) في التعجب

قال ابن يعيش: "ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار"[4] قالوا هذا بناء على اعتقادهم بأنّ صيغة أفعل بـ من باب الماضي، فهي خبر أفاد معنى التعجب، فاحتاجوا لإزالة اللبس بينه وبين غيره من الأخبار، فكانت الباء الزائدة مؤذنة بالفرق من جانب، وبمعنى التعجب من جانب آخر، فهي زيادة لفظية، أدّت معنيين نحويين.

٩- معنى الملابسة في الواو

قال الرضي في حديثه عن (ما لك) و(ما شأنك): "إذا جاء بعدهما نحو (وزيد) دلّ على أنّ الإنكار إنّما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أنّ الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة"[5] يشير إلى واو المعية، والتي يكون معها الفعل على معنى الملابسة[6]، حيث ينتفي عنها العطف، فالمعية الحادثة في الواو عند تركبّها على وجه مخصوص مؤذن بمعنى الملابسة فيها. ويأتي بها بلفظ الإشعار: "فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع"[7] مما يؤكّد أنّ اللفظين عنده مترادفان.

٢- وسائل الإيذان

مسائل الإيذان جاءت على مستوى الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، أمّا وسائله فقد استثمرت وحدات اللغة جميعها، الحركة، الحرف، الكلمة، الجملة، كما استثمرت الجانب التركيبي، الذي يتمثّل في التقديم، والتأخير، والتأكيد وغير ذلك، وسأقدّم فيما يلي عرضا لوسائل الإيذان.

١- الإيذان بالحركة

عُرّفت الحركة بأنّها: "أثر التحرّك، وقد تكون مظهرا إعرابيا تحققه العوامل المعنوية أو اللفظية، فتجلب للكلمات الدّاخلة عليها إحدى الحركات الثلاث، الضمة أو الفتحة أو الكسرة"[8] وعرّفها الجرجاني بـ: "شغل حيز بعد أن كان في حيّز آخر"[9].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٤.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ١٥.

(٣) رصف المباني، أحمد عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.٤٥٦.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٤٨.

(٥) شرح الرضي٢/ ٤٢.

(٦) ينظر رصف المباني ٤٨٤.

(٧) شرح الرضي ٤/ ٤١.

(٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية٦٣.

(٩) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.٧٣.

ولو نظرنا للحركة في العربية لوجدناها تشغل حيزا، إعرابية كانت أو غير إعرابية، فالكلمة العربية لا تكون صفرا أو خالية من الحركة إلا في الوقف، كما أنّ الحركات في حشو الكلمة لها وظائف لا تقل في أهميتها عنها في أواخر الكلمات، والحركة سمة لغوية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، ولا غنى عنها في العلاقة التركيبة القائمة بين الكلمات، كما أنّ الحركات الإعرابية وفق النظام اللغوي دلائل أو مؤذنات بالمعاني والحالات، فكأنّ اللغة أوكلت للحركة القيام بجانب هام من وظائف اللغة المتعدّدة، وبالتالي فمن المقبول وصف نظام الحركات بالنظام الوظيفي.

وفي المسائل التي تمّ عرضها فسّر الإيذان بالحركة توالي أربعة متحرّكات في(عُلَبِط) فالحركة هنا ليست حركة إعراب وإنّما حركة مبنى، جاءت مؤذنة بالندرة، فتقفنا الحركات المتتالية على بنية لغوية وظيفية، وليست ظاهرة شكلية فحسب، وقد رفضها سلوك اللغة فيما سوى هذا الموطن، كونها تتنافى مع الخفة التي تعدّ ثابتا من ثوابت اللغة، فمن قانون اللغة عدم السماح بتجاور ساكنين، وعدم السماح بتجاور أربعة متحركات، فتجاور الأصوات له ما يحكمه، ويضبط قابلية التجاور بين الأصوات ورفضها، وهنا تبرز عقلانية النظام اللغوي فيما يرفض وما يقبل، فإن ناقض المعنى ثابتا لغويا كان المعنى مقدما على المبنى، مما جعلها تتنازل عن التوالي المستكره في سبيل المعنى. وكما كان للحركة الإيجابية وظيفة تؤديها وفق النظام اللغوي، كذلك كان للحركة السالبة وظيفة تؤديها، فغياب حركة عين أخت وبنت آذن بمعنى في التاء غير التأنيث، إذ المعهود في تاء التأنيث فتح ما قبلها.وفي الإشمام تقوم الحركة بوظيفة التنبيه على الأصل، والإيذان به.وتنوب الحركة عن المحذوف – فيما أرى – وتؤذن به، كما هو الحال في(يا أبتِ).وتفصح الحركة عن غرض المتكلّم وتؤذن به، فإن رخّم على الحركة الأصلية من المُرخّم عُلِم حاله وأنّه في حال انتظار، بينما إعطاؤه حقه من البناء يؤذن بالوقف والتمام. وفي نقل الحركة من حرف لآخر إيذان بتحوّل المعنى كما تحوّل اللفظ.

إنّ إيذان الحركة الذي عرضنا بعض صوره ما هو إلا جزء من النظام اللغوي العام، الذي يستثمر وحدات اللغة جميعها، والذي نشأ مترتبا عليه التمايز والاختلاف في البُنى والأجناس النحوية إفرادا وتركيبا، فكان النظام النحوي معطيا جانبا جليا من الدلالات.

وإذا تجاوزنا ما تمّ عرضه لعلامات الإعراب الشائعة في الدرس النحوي فإنّ الضمة تؤذن بالرفع والإسناد، وتجعل ما لحقته عمدة في الكلام لا يُستغنى عنه، والفتحة مؤذنة بالمفعولية، كما أنّ الكسرة تؤذن بالإضافة، فأواخر كلمات العربية في التركيب مؤذنات بالمعاني، دوال عليها، فلنا أنّ نصنّف العلامات الإعرابية ضمن مؤذنات اللغة.

٢- الإيذان بالحرف زيادة وحذفا

الحرف في العربية إمّا حرف مبنى، وإمّا حرف

معنى، وحروف المباني تؤدي وظيفة تصريفية، أمّا حروف المعاني فوظيفتها نحوية ، فتنوين الكلمات مؤذن بتمامها، وغيابه مؤذن بإضافتها، فالتنوين نون ذات ثراء وظيفي ذكرا وحذفا، كما يقوم التنوين في الروي المطلق بوظيفية القطع، وترك الترنّم والتغني، ولا يؤذن بتمام الكلمة فحسب، بل يؤذن بتمام الإعراب أيضا، ومثله في معنى التمام ذكرا والإضافة حذفا نونا التثنية والجمع، ومن صوره ما زادوه على من وقفا عند الحكاية، فتحول المظهر الصوتي إلى سمة إعرابية مؤذنة ،لا في الكلمة التي زيدت فيها، بل في الكلام السابق، وإيذانها بأمرين، وهما القصد والإعراب. ومن صوره إيذان الواو في بعض صور التراكيب بأنّ الجملة بعدها حالية وليست مستأنفة، وكما تكنّ الحروف مؤذنات بوظائف إعرابية يكنّ مؤذنات بمعانٍ دلالية، كما في دلالة الياء من حيريّ على الوقوف والمطاولة، وكما تؤذن قد بالتوقع، والتقليل، والتقريب.وكما تؤذن لا النافية في جواب القسم بنفيه، وغير ذلك من الدلالات التي وقفت مسائل البحث عليها. وكما كان للحرف حال وجوده معانٍ يدل عليه، فكذلك الأمر حال فقده، يكون الفقد مؤذنا بمعانٍ يدل عليها، قال ابن يعيش في خلو فلان وفلانة من اللام: "ولا يدخلها اللام إيذانا بأنّ المكني عنه كذلك"[1] فالخلو من التعريف مؤذن بمعنى يتحقق لا في فلان وفلانة الخاليتين منها، بل في المكني عنه بهما.

٣- الإيذان بنوع الكلمة

الكلمة نحويا تختلف عنها دلاليا، فلا قيمة لها وظيفيا إلا في سياق وفق نسق اللغة ونظامها، ودراسة أساليب اللغة وتراكيبها يكشف عن نظام لغوي حكيم، هذا النظام له دور هام في أداء المعاني، فعناصر بناء النص هو الصورة الأخرى للدلالة، وهذا يشمل عناصر اللغة بعمومها، صوتية، وصرفية، ونحوية، فالكلمة نحويا مفردة وفق نظام تترابط أجزاء العناصر فيه من خلال الروابط، وقيام العلاقات، وهذه هي مقولة ابن جني: "الفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة"[2] ويندرج تحت الكلمة في اللغة: الاسم، الفعل، الحرف، أمّا الحرف فقد سبق الحديث عنه، وأمّا الاسم والفعل فمؤذنان في الجملة النحوية بمجموعة من المعاني، ومن صور الإيذان بالاسم، ألفاظ التوكيد المعنوي، فجاءت أكتعون، أبصعون، أبتعون؛ تحاشيا لما استكرهته من التكرار، واشتراط فعلية الخبر مع أنّ المفسرة بالفعل مؤذن بمعنى الفعل المقدّر، ومجيء فعل التحقيق قبل أن يكسبه هوية محددة، فتكون به المخففة من الثقيلة.

٤- الإيذان بالصيغة

إن كانت المعاني النحوية داخل الجملة منوطة

(١) شرح المفصّل١/ ٤٨.

(٢) الخصائص٢/ ٣٣١.

بالتركيب والموقع، فإنّ الشكل السطحي للكلمة أو هيئة حروفها (الصيغة) تصور الواقع اللغوي للكلمة تصويرا يجعلها جزءا من الدلالة النحوية، وفي بيان هذا قال محمد المبارك: "إنّ معرفة الكلمة، وأصلها الاشتقاقي (الجذر والصيغة) التي صيغت بها تكفي غالبا لتحديد معناها تحديدا تاما ودقيقا، فإنّ كلّ كلمة بعد أن أُخذت من مادتها الأصلية، وبنيت على أحد الأوزان الصرفية استعملت في مواطن الكلام، وخصصها الاستعمال بمعان أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها"[(١)] فصيغة الجمع في الأخسرين من قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾﴾ [الكهف: ١٠٣]، مؤذنة بأنّ خسرانهم من جهات شتّى لا من جهة واحدة. فالعنصر الإفرادي يختلف دلاليا عن العنصر الجمعي، ومجيء الصفة على صورته يؤذن بمعنى في الموصوف، فتطابقه عددا. وغير ذلك كثير كانت الصيغة فيه ذات دلالة معينة على قيام المعنى النحوي للجملة، مما يجعلنا نقول بأنّ المعنى النحوي عبارة عن اختيار المفردات بصيغة وصورة معينة، وعلاقة تقوم بينها وبين غيرها من أجزاء الجملة.

٥- الإيذان بالتركيب

ننتقل في التركيب من الدلالة المعجمية للدلالة النحوية، وقد نبّه علماء العربية على شأن الكلمة داخل الجملة، قال المبرّد: "لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"[(٢)] لا يتصوّر العقل أنّ قوله "لا تفيد شيئا" مقصود به عدم الفائدة على الإطلاق، بل يقصد الفائدة النحوية المبنية على التعليق النحوي، وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ المزية ليست بموجبة للكلمات بأنفسها، لكن تعرض بحسب المعاني والأغراض، ثم بحسب موقع بعضها من بعض.[(٣)] وأعني بالتركيب مجموعة التنقلات الحادثة بين الكلمات للمواقع النحوية من تقديم وتأخير، وحذف وذكر، وغير ذلك مما يحدثه التركيب، وقد اعتنى علماء العربية بالجملة، وعرّفوها بأنها كلمتان فأكثر، تفيد فائدة يحسن السكوت عليها[(٤)]. وحللوا أبعادها الدلالية، ومواقع مبانيها، تقديما وتأخيرا، فقُسّمت الجملة إلى اسمية وفعلية، ثم تعمّقوا في دراسة بنيتها الأصلية والمحوّلة، وما يعتريها من حذف، وتقديم وتأخير، فاختلف المعنى باختلاف ترتيب العناصر داخل الجملة، فصار لها نظام تركيبي له دلالات نحوية محددة، ففي قولهم (أقائم الزيدان) بتقديم الاسم

(١) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٩٥م.١٨٢.

(٢) المقتضب٤/ ١٢٦.

(٣) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار مصر، ١٣٥٧هـ.٦٩.

(٤) شرح المفصل.

إيذان بأننا أمام جملة فعلية، وتقديم معمول خبر ليس عليها يفصل الخلاف بين مجيزي تقديم الخبر ومانعيه، فتقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، كما يؤذن تقديم المفعول بالحصر والاختصاص، وتحت لواء التركيب تندرج أساليب العربية المختلفة،من نداء، وتعجب، وقسم، وتوكيد وغير ذلك، ففي التوكيد فرّوا من تكرار لفظ واحد (أجمعون) فجاءوا بألفاظ التوكيد الأخرى للإتباع بها.

٦- الإيذان بالحالة

لا تنفك الحالة عن التركيب، ورصف عناصر الكلام، لكنها تقوم عل إمكانية توظيف العنصر في أكثر من وظيفة، فمن الناحية الشكلية يحتمل أكثر من وجه، ومن الناحية الوظيفية يُختار له وجه دون الآخر، لعلّة استحسانية أو دلالية، ومن الإيذان بالحالة إتباع المستثنى، قال الرضي: "ثم إن أمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه في الإعراب فهو أولى، كما في (ما قام القوم إلا زيدٌ) إيذانا بكونه من تمام المنسوب إليه"[١] ومنه جواز النصب والخفض في الصفة، في نحو مررت بزيد الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض إيذانا بأنّ الجار والمجرور في موضع نصب. ومنه أيضا القاعدة العامة في الإطالة والتكرير، قال ابن جني"واعلم أنّ العرب - على ما ذكرنا - إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنّها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنّها إنّما تجشمتها لما عناها هناك وأهمّها"[٢]

٧- الإيذان بالمعاني

وظّفت اللغة وحداتها الكلامية في الإيذان، لتكون المباني مؤذنات بالمعاني، وأرادت أن يكون للمعاني في الظاهرة نصيب، ومن المعاني المؤذنات الاستقلال والقصد، قال الرضي في تقدير العامل في البدل قياسا:"والجواب عن القياس أنّ استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بأنّ العامل هو الأول لا مقدَّر آخر"[٣] القصد هو التوجّه، والخلاف بين النحويين في البدل على كونه من جملة أخرى، فالتبعية فيه أضعف منها في غيره من التوابع، وهو كما وصف ابن يعيش: "إنّ البدل قائم بنفسه، وأنّه معتمد الحديث، وليس مبيّنا للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت"[٤] ولا مؤذن ملفوظ، أو دليل ظاهر على أنّ العامل في البدل هو الأول، وأنّ الأسلوب خال من التقدير سوى القصد. ومنه الإيذان بالابتداء، قال الشاطبي: "فلا بدّ هنا من الإعمال؛ إذ قصد الكلام مبني على ذكر الفعل. وإذ ذاك يتبيّن وجه القصدين مع تأخير الفعل وتوسطه، ويتعيّن امتناع الإلغاء مع تقديمه،

(١) شرح الكافية ٢/ ١٣٣.

(٢) الخصائص ١/ ٨٣.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٠٩.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٦٦.

لأنّ الابتداء به مؤذن بالقصد إليه ابتداء فلا يصح إلغاؤه، لأنّ الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداء"[١] بنى قضية الإعمال والإلغاء فيما يُعمل ويُلغى من الأفعال على القصد والنية، فتظهر قدرة المتكلّم على التعبير عن أغراضه بالظاهر الملفوظ، والمنوي المقصود، فالابتداء مؤذن بقصد منشئ اللغة الإعمال، كما أنّ التأخير مؤذن بقصده الإلغاء والإهمال.ومنه القوة، قال ابن يعيش: "ولا تقول مثل ذلك في الفاء لأنّه لمّا تراخى لفظها بكثرة حروفها تراخى معناها لأنّ قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى"[٢] يشير إلى أنّ التراخي الموجود في الفاء لفظا، أفضى إلى التراخي في معناها، وهذا سبيل اللغة وحالها في ألفاظها ومعانيها.

٨- الإيذان بالدلالة

من المعلوم أنّ التحليل النحوي قائم على علاقة العناصر بعضها ببعض متقدّمة ومتأخرة، لكنّ هذا لا يجعلنا نغفل المعنى الدلالي المعجمي للوحدة الكلامية قبل التركيب، هذه الدلالات الإفرادية أخذت بحظها من الإيذان، كما في دلالة أوشك، قال الشاطبي: "فإن قيل: إنّ تفسير الجوهري لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال إنّ معناه أسرع"[٣] قال الجوهري: "قولهم: وَشُك ذا خروجا، بالضم يُوشك وُشكا، أي سرُع"[٤] يشير إلى المعنى الدلالي الذي فسّر عليه الجوهري أوشك، فهو مؤذن بمعنى كاد، فدلالة اللفظة آذنت بدلالة لفظة أخرى من الباب ذاته، وبينهما مخالفة في حكم دخول أن في خبرهما.

هذا ما وقفت عليه من مسائل ووسائل الإيذان، استخلصته من فكر النحويين الأجلاء الذين وقفوا نفسهم للبحث في ظواهر اللغة، والتي تكشف عن حس اللغة، وعبقريتها، فتأبى أن يكون أمرها مباغتا في بعض المواضع فتقدّم بمؤذن يهيّأ لها الوصول لأغراضها، وتفرّ من الإلباس فتؤذن بما يدفع الوهم ويزيل اللبس، وتصرف الكلام عن وجهه، وتعود لتؤذن بالمصروف عنه، بحكمة هدتها لعدم إغفال أي عنصر من عناصر اللغة، فجعلت لكلّ في الظاهرة نصيبا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

بعد أنّ من الله علي بتمام هذا البحث، أشير في خاتمته لبراعة اللغة، وحكمتها، وقدرة النحو العربي على صوغ قواعده وفق نظامها، ومجاريا لإحكامها، فوقفت مارّة بمسائل الإيذان على ظواهر كُثر شكّلت مجتمعا لغويا عقلانيا هدفه الإيضاح والبيان، وفي سبيل هذا الهدف استثمر مكونات اللغة: الصوت، الصرف، النحو، الدلالة،

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٤٦٩.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٩٦.

(٣) المقاصد الشافية٢/ ٢٧٨.

(٤) الصحاح٤/ ١٦١٥(و ش ك).

فقدّمت متضافرة معطيات لغوية عقلانية، ذات نسق يوظّف عناصرها توظيفا يفصل بين العنصر والعنصر الآخر، بحيث لا تختلط الحدود ، ولا تلتبس المعاني، ومن خلال ظاهرة الإيذان وتناولها توصّلت للنتائج التالية:

١ـ قامت اللغة بمجملها على نظام إشاري دقيق منضبط يخدم المعنى، ويزيل عنه اللبس.

٢- استثمرت الظاهرة عناصر اللغة جميعها، بدءاً بالحركة وانتهاء بالجملة.

٣- يشمل الإيذان الحالات النحوية، والمعاني الدلالية.

٤- الإيذان كظاهرة مرتبط بنشأة النحو، وكمصطلح محدّد بالإيذان بدأ بعد البدايات الأولى لهذا العلم.

٥- اختلف النحويون في اسم الظاهرة، فجاءوا لها بمرادفات متعدّدة.

٦- الترادف في المصطلح لا يعني التطابق التام، فيجمعها عموم، وتفترق بخصوص في كل مسمّى.

٧- بعض النحويين عطف الإشعار على الإيذان، والتوطئة عليه - أيضا - عطف ترادف وتماثل.

٨- يمكن القول أنّ الإشارة في اللغة نظام له أدوات، وأدواته إيذان وإعلام وإشعار ودليل وتنبيه وتوطئة.

٩ـ الإيذان في المفهوم اللغوي كما جاء عند المعجمين يشمل الأدوات السابقة جميعها.

١٠ـ يغلب على ما جاء مؤذنا التقدّم، وهذا هو المفهوم الاجتماعي للإذن.

١١- كل علامة في العربية تصلح لأن تكون مؤذنا بالمفهوم اللغوي.

١٢- لا تكون العناصر اللغوية مؤذنات إلا بالسياق والتركيب.

المراجع

القرآن الكريم.

الأشباه والنظائر، السيوطي(٩١١ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

أمالي ابن الشجري، أبو السعادات ابن الشجري(٥٤٢ هـ) تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

التبصرة والتذكرة، عبدالله الصيمري، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي(٧٤٥ هـ) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨ هـ -١٩٧٧م.

التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (٨١٦ هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ) تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

الخصائص، ابن جني(٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجّار،الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) دار مصر، ١٣٥٧هـ.

رصف المباني، أحمد عبدالنور المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

سر صناعة الإعراب، ابن جني(٣٩٢هـ) تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري (٧٦٩هـ) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠م

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

شرح الكافية، رضي الدين الأستراباذي (٦٨٦هـ) تحقيق بديع إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ=١٩٩٨م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) تحقيق شعبان صلاح حسين وآخرين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٣م.

الصحاح، إسماعيل الجوهري (٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.

فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٩٥م.

الفوائد والقواعد (٤٤٢هـ) عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

الكتاب، سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

اللباب في علل البناء والإعراب (٦١٦هـ) أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الرّابعة، ١٩٥٨م.

معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٧٦١هـ) ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

المفصل، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ) دار الجيل، بيروت.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي(٧٩٠هـ) تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

المقتضب، المبرّد (٢٨٦هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣هـ-١٩٨٦م.

المنصف، أبو عثمان المازني (٢٤٨هـ) تحقيق إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

المنهاج في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسين يحي العلوي (٧٤٥هـ) تحقيق فاطمة حسن عبدالرحيم، دار قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

نتائج الفكر، عبدالرحمن السهيلي (٥٨١هـ) تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الخامسة.